مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: الخصخصة والعولمة وأثرها في الاداء الصناعي المغرب حالة دراسية
اسم الكاتب: أ.م.د. أنمار أمين حاجي، م.م. رباح جميل سعد الدين الخطيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3110
تاريخ الاسترداد: 2025/05/09 21:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافدين ٨٥ (٢٩) ٢٠٠٧
ص ص [١٢١-١٣٦]

الخصخصة والعولمة وأثرها في الاداء الصناعي
المغرب حالة دراسية(*)

الدكتور أنمار أمين حاجي
أستاذ مساعد -قسم الاقتصاد
كلية الادارة والاقتصاد -جامعة الموصل
Anmar_1961@yahoo.com

رباح جميل سعدالدين الخطيب
مدرس مساعد - قسم الاقتصاد
كلية الادارة والاقتصاد -جامعة الموصل

المستخلص

تعد العولمة فضلاً عن الخصخصة ميزتا العصر، ولهما انعكاسات على الاقتصاد بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص، لذلك سعى هذا البحث الى قياس أثر العولمة والخصخصة في الأداء الصناعي والمتمثل بالقيمة المضافة الصناعية ولعل المشكلة في هذا الموضع تتمثل في أن تأخر الاندماج الاقتصادي مع العالم فضلاً عن التأخر او سوء التخصيص سيؤدي الى ضياع فرصة قد تكون تاريخية للارتقاء بالأداء الاقتصادي عموماً والصناعي خصوصاً لدول عينة البحث.

وبناءاً على ما تقدم فقد افترض البحث أن العولمة والخصخصة تعملان بأتجاه واحد، وفي الوقت ذاته لكليهماتأثيرات ايجابية في الاداء الصناعي ، ولتحقيق تلكم الفرضية اعتمد البحث المنهج الكمي فضلاً عن المنهج التحليلي.

The Privatization, Globalization And Industrial Performance: Morocco As A Case Study

Dr. Anmar A. Haji
Assistant Professor
Dept. of Economics
University of Mosul

Rabah Jamil Al Khateeb
Assistant Lecturer
Dept. of Economics
University of Mosul

Abstract

Globalizations in addition to privatization are regarded to be the property of the age and both have their reflections on the economy in general and on the industrial sector in particular. Therefore, this research has endeavored to measure the effect of globalization and privatization on the industrial performance which is represented by the added industrial value and perhaps the problem of this topic is represented by the delay of economic merger with the world, in addition to the delay or the misuse of allotments which can lead to the loss of a chance which might be historical. That could uplift the economic performance in general and industry in particular in Morocco.

(*) البحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة "الخصخصة والعولمة وأثرها في الاداء الصناعي المغرب حالة دراسية" .

تاريخ التسلم ٢٠٠٦/٣/١٩ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٦/٦/٢٦

Based on the above, research supposed that globalization and privatization work are in the same direction during a particular period of time and both have positive effects on the industrial performance, they prove that supposition and research have adopted a quantities method in addition to comparative analytical method for a specimen of Morocco using time series covering the years 1980 – 2002

المقدمة

تعد العولمة ظاهرة معاصرة و لها اوجه متعددة من أبرزها ما يتصل بالحياة الاقتصادية، وقد اكتسب هذا المفهوم طابع العالمية من حيث نطاق تطبيقه بحكم التقدم السريع في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية والاتصالات، فمع العولمة يتلاشى حاجز الزمان والمكان بفضل التطور الصناعي، ولا شك أن هناك متطلبات يجب أن تتحقق للافادة من عولمة الاقتصاد، لعل من أبرزها تحرير التجارة الخارجية من كل القيود، فضلاً عن فسح المجال أمام حركة الاستثمارات الأجنبية وتحديد دور الدولة وفتح الأسواق وتخفيض كلف الإنتاج والارتقاء بمستوى النوعية، ورفع القيود عن حركة اليد العاملة .

أما الخصخصة فقد أثبتت التجارب العملية للعديد من الدول أنه إذا ما تمت عبر خطوات مترابطة في إطار بيئة موا تية تتسم بالنمو المتوازن داخلياً وخارجياً وسلامة الإطار التشريعي وتوافر القدرة التنافسية لتحرير الأسعار والتجارة الخارجية والإصلاح المصرفي واستقرار أسعار الصر ف ستكون خطوة صحيحة نحو الدخول الآمن إلى عولمة الاقتصاد ، وهذا سينعكس في الخلاصة النهائية على الأداء الاقتصادي عامةً والصناعي خاصةً في المغرب.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث فيأن العولمة والخصخصة أصبحتا ميز تي العصر، ولهما تأثير في الأداء الاقتصادي عموماً والصناعي على وجه الخصوص، إلا أن عملية الدخول الآمن إلى العولمة فضلاً عن التحول السليم إلى الخصخصة ليست بالأمر الهين، ولقياس ذلك لابد من التأكد من تأثيراتهما في المغرب.

هدف البحث

يهدف البحث إلى توضيح ثأر العولمة في الأداء الصناعي ، ومن ثم قياسها فضلاً عن قياس تأثير الخصخصة فى الأداء الصناعي المتمثل بمعدلات القيمة المضافة الصناعية، وفضلاً عماتقدم فإالبحث يهدف الى قياس اتجاه ودرجة الارتباط بين العولمة والخصخصة في المغرب.

مشكلة البحث

تشير مشكلة البحث إلى أن اعتماد الآليات الصحيحة ضمن التوقيتات الملائمة في برنامج الخصخصة ، فضلاًعن عدم اعتماد المناخ الملائم للانفتاح بشكل واسع

على العالم الخارجي قد يفضي الى نتائج سلبية ، يكون انعكاسها على مجمل الاقتصاد.

فرضية البحث

لقد افترض البحث فرضيتين أساسيتين:

- هناك ارتباط طردي بين كل من العولمة والخصخصة في المغرب.
- هناك تأثير معنوي موجب بين كل من العولمة والخصخصة مع الاداء الصناعي في المغرب.

منهج البحث

استخدم المنهج التحليلي المقارن كأسلوب في الدراسة الى جانب استخدام بعض النماذج الكميه للتوصل الى اثبات فرضية البحث في المغرب.

وشمل البحث جانبين اساسيين هما الاطار النظري و الجانب التطبيقي فضلا عن المقدمة والاستنتاجات والمقترحات.

الاطار النظري

١. مفهوم العولمة

تعد العولمة Globalization من ابرز الظواهر في التطور العالمي المعاصر على جميع المستويات الاقتصادي، الثقافي، السياسي ، ويظهر الأدب الاقتصادي تبايناً في الآراء حول تحديد مفهومها، اذ ينصرف مفهوم العولمة عند **(Otsup, 1996, 1)** إلى تكامل الإنتاج والتوزيع واستخدام السلع والخدمات بين اقتصاديات دول العالم. (صقر، ٢٠٠١، ٤٣)

في حين يعرفها آخرين وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها،ويضيف الباحثان إن العولمة بـ وصفها رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملتة على مستوى سطح النمط ومظاهره، أي بمعنى أن العولمة كفيلة بنقل دائرة الإنتاج الرأسمالي إلى الأطراف بعد حصرها هذه المدة كلياً في مجتمعات المركز، اذ أن دائرة التوزيع والتبادل والسوق قد بلغت حد الإشباع بوصولها إلى حدود قصوى من التوسع الأفقي الممكن فكان لا بد لحركية نمط الإنتاج الرأسمالي وديناميكيته من أن تفتح أفقاً جديداً وان تتجاوز حدوداً بدت ثابتة أي إعادة صياغتها وتشكيلها على الصورة الملائمة لعمليات التراكم المستخدمة في المركز ذاته.

أما العالم (روزناو) أحد ابرز علماء السياسة الأمريكيين يعطي صورة اكثر وضوحاً من اجل تعريف واضح للعولمة، حيث يقيم مفهوم للعولمة على العلاقة بين المستويات المتعددة من الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيديولوجية التي تشمل إعادة

تنظيم الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار الأسواق الماليـــة، وتماثـــل السلع المستهلكة لمختلف الدول، ويقسم العالم (روزناو) مفـــردات حركـــة ظـــاهرة العولمة إلى ست فئات هي :

البضائع والخدمات، الأفراد، الأفكار والمعلومات، النقود، المؤسسات، أشـــكال السلوك والتطبيقات.(آدم،٢٠٠٠، ٤٢)

٢. محددات العولمة الاقتصادية

هناك عدة محددات للعولمة يمكن تمثيلها بما يأتي :

أ. الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجـــزء مـــن الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلاً عـــن قيامـــه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلاً عن أنـــه يقـــوم بتحويل موارد مالية وتقديم مسد تويات متقدمة من التكنولوجيا والخبـــرة الفنيـــة فـــي مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة ، ويجب توافر ثلاثة شروط لكـــي تقـــوم الشـــركة بالاستثمار في الخارج وهي:

١. تمتلك الشركة مزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدولـــة المضيفة.
٢. أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عند الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
٣. أن تتوافر للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية افضـــل مـــن الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة مثـــل انخفـــاض الأجـــور والاتـــساع بالسوق وتوافر امواد الأولية. وهناك علاقة ايجابية بـــين الاســـتثمار الأجنبـــي والعولمة أي أن التوسع في الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يوسع من مســـاحة العولمة (Nands, 1981, 9-10)

ب. التقدم التكنولوجي

إن التقدم التكنولوجي له دور أساسي في مجال المواصلات والاتـــصالات التـــي تؤدي في تسارع دور العولمة ، وهنـــاك علاقـــة طرديـــة بـــين العولمـــة والتقـــدم التكنولوجي (Lipsey, 1992, 188)

أثر العولمة الاقتصاديـــة على الأداء الصناعـــي

العولمة الاقتصادية تعني في رأي البعض تحرير التجارة الخارجيـــة وتشـــجيع تدفقات رؤوس الأموال على المستوى العالمي والتكيف للتطور الهائل قي تكنولوجيا المعلومات والانفتاح السياسي الديمقراطي والاعتماد المتبادل بين الدول.

وكذلك تؤدي العولمة الاقتصادية إلى تكامل الإنتاج والتوزيع واستخدام السلع والخدمات بين اقتصاديات دول العالم ووصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها . (صقر، ٢٠٠١، ٤٣) إذ إن العولمة الاقتصادية تؤدي إلى تحفيز التكنولوجيا من خلال المنافسة المتزايدة والى نشر التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر. (سيليفيا، ٢٠٠١، ٦)

لا تتوقف شروط المنافسة عند جودة المنتجات نوعياً وسعرياً، وإنما يرتبط أيضاً بتوفير بيئة اقتصادية وتشريعية وأمنية إيجابية ، فضلاً عن توافر عناصر الاستقرار والشفافية و لاسيما لسياسات الاستثمار وأسعار الصرف وقوانين الضرائب والتجارة والأنظمة القضائية وإجراءات تسوية المنازعات ، كما ترتبط أيضاً بسرعة التقدم العلمي والتقني وتوفير قوى عاملة على درجة عالية من المهارة ومرونة عالية للاستجابة السريعة لمتطلبات السوق، ويتطلب هذا استيفاء مستحقات التنافس في الأسواق العالمية بما في ذلك تطوير القدرات العلمية والمعارف الفنية ومهارات قوة العمل ، مع تطوير البيئة الاقتصادية الداخلية القادرة على تهيئة المناخ المناسب الجاذب للاستثمارات وتوفير المرونة اللازمة للمنظمات لتمكينها من التعرف على الفرص الاستثمارية المواتية واستقلالها على خير وجه.

والاستجابة السريعة لتطوير الإنتاج وتطوير أساليب وفنون التجارة والتوزيع ومواكبة التطورات التقنية الحديثة في فنون الإدارة والتسويق بما يساعد على تعزيز الكفاءة الإنتاجية والتنافسية ، ويزيد قدرتها على مواجهة تحديات المنافسة التي تفرضها ظروف الاندماج في الاقتصاد العالمي وطبيعة التحولات الجديدة. (جامعة الدول العربية ،٢٠٠٣، ٢٠٧)

ويعني مفهوم الكفاءة الصناعية عرض ما يمكن عرضة من سلع وخدمات على وفق أدنى كلفة ممكنة في ظل ظروف قدرة الموارد الاقتصادية، وهذا ما يطلق علية بالكفاءة الفنية، وحالة المنافسة هي وسيلة فعالة في تأدية ذلك على وفق معطيات قوى السوق الحر من خلال تخفيض التكاليف لإمكانية تعظيم الأرباح الذي يجعل التكاليف في الصناعة اكبر من التكاليف الحدية ويعني أنه ليس بالإمكان أن تؤدي المنافسة إلى تحقيق الكفاءة الصناعية المثلى ، على اعتبار أن حافز الربح هو المحرك الأساسي في تحقيق أهداف الكفاءة الصناعية الذي يعد عاملاً أساسياً في ترغيب الشركات والمنشآت الصناعية من إمكانية حصولها على الأرباح . من جهة أخرى فإن الشركات والمنشآت الصناعية التي تعمل في ظل المنافسة ستكون مجبرة على تقديم السلع والخدمات على وفق أدنى المستويات السارية تحت ظل المنافسة السعرية لمنتجاتها ، ومن ثم فإن الشركات و المنشآت التي لاتستطيع خفض تكاليفها (تكاليف إنتاجها) وعجزها عن تقديم سلع وخدمات بأسعار منخفضة في ظل حالة المنافسة ستضطر للخروج من السوق .

وفيظلهالعولمة تؤدي إلى خفض التكاليف عن طريق الارتقاء بمستوى المنافسة التي تؤديدورها إلى تحقيق الكفاءة الصناعية . (الجلبي وغزال، ٢٠٠٤، ١٠٥-١١٠).

وتكمن مخاطر عدم توافر درجة عالية من الجودة والنوعية للمنتجات والأسعار المقبولة التي تؤهلها للمنافسة الدولية في تأثيرها السلبي على المنشآت الإنتاجية والتصديرية، إلى حد تهديدها بالتوقف وما يترتب على ذلك من خسائر أهمها تقليص فرص العمل واستفحال ظاهرة البطالة. (أدم ، ٢٠٠٠ ، ٤٢).

ولكن هناك ضرورة وفي حدود معينة يجب أخذها بنظر الاعتبار بدلاً من أن نفترض بأن حالة المنافسة تقود دائماً إلى تحقيق حالة الكفاءة الصناعية المثلى.

ثانياً - مفهوم الخصخصة

أصبحت الخصخصة مفهوماً متداولاً بشكل كبير في الأوساط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كافة دول العالمتقدمة أو نامية أم اقل نمواً ، وظهرت تعاريف واجتهادات كثيرة لمعنى الخصخصة.

إذ أشار Aktan في دراسة نظرية الخصخصة الى أنهاالتحرر من القيود التي تتعلق بالكفاءة في منشآتالقطاع العام وتحويلها إلى حوافز للقطاع الخاص ، وذلك لزيادة قوى السوق Market Forcesأو تقوية اقتصاد السوق Market Economic Fre (Aktan, 1995, 2)

ويمكن أن تعبر الخصخصة عما يأتي :

١. نقل الملكية أو التحكم Control من القطاع الخاص إلى القطاع العام.
٢. نقل الملكية من خلال بيع الأصول من القطاع العام إلى القطاع الخاص .
٣. نقل أنشطة القطاع العام إلى القطاع الخاص.
٤. بيع الأصول المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص.
٥. سياسة جديدة تعمل على إعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص.
٦. تقسيم جديد للعمل بين القطاعين العام والخاص.

إن المفاهيم الأربعة الأولى تشير إلى المعنى الضيق للخصخصة أما المفهومين الآخرين فيشيران إلى المعنى الأوسع. (Jiyad, 1995, 10)

إن الخصخصة يمكن تعريفها بأنها تحسين كفاءة المؤسسات أو الإطار المؤسسي والقانوني للدولة وتحسين الأداء السياسي وتحسين أداء المنظمات المالية وانضباط الأسواق وغيرها. (الاسكوا، ١٩٩٩،٥٧)

وهناك اعتقاد خاطئ عن الخصخصة يرى انها نقل ملكية المشاريع العامة إلى أيدي القطاع الخاص ،والمهم أن ندرك أن الانتقال يكون لإدارة المنشأة Corporat Governance، وأن الخصخصة هي وسيلة وليست غاية، فالهدف الرئيس للخصخصةتكوين بنيان اقتصادي تتسم المشاريع فيه بالكفاءة وتنتج سلعاً ذات

جودة مرتفعة وخدمات عند مستوى سعري حقيقي اقل ، المستفيدون من الخصخصة الناجمة هم الأفراد في المجتمع . (Brom, 1995, 8)

إن أي مجتمع من البشر لا يمكنه ا لمنافسة بدون التحرر من التكلفة للقطاع العام والتحرر من الخوف من المخاطرة . فالخصخصة تعد قوى السوق للمنافسة والمسؤولية والحوافز، فالقرارات تؤخذ بمرونة و مندون تردد بدلاً من الأنواع المختلفة من البيروقراطية في ظل القطاع العام. (Neew, 2003, 15)

إن الخصخصة تعد سياسة اقتصادية ترمي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بوجه عامذلك من خلال تقنين الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وتشجيع الأخير الذي يتسم بانخفاض البيروقراطية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشقدرته على تحسين أدائه والجودة والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمارات. (الاسكوا ، ١٩٩٩، ٦٢)

ويمكن عد الخصخصة ابتكار اً رأسمالياً أفرزته مشكلات اقتصادية واجتماعية في الدول الرأسمالية المتقدمة و لاسيما في تلك الدول التي تعاني العجز المتفاقم في الميزانيات العامة في أواخر السبعينيات وأوائل عقد الثمانينات من القرن الماضي، وعلى رأس هذه الدول المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وسرعان ما انتشر تطبيق هذه الإجراءات في بلدان الكتلة الشرقية كافة بعد مرحلة التحول إلى النظام السوقي والتخلي تدريجياً عن التخطيط المركزي.(الشراح، ١٩٩٦،٦٧ -٦٨)

إن وضع موضوعات برنامج الخصخصة يعني اكثر توسعاً واحتواء لإنجاز جزء أساسي في تقييم ورفع لفعالية الاقتصاد الجزئي. (Eellepe and Ski, 1995,35)

ومن جملة هذه التعريفات يمكن أن نخلص الى ان الخصخصة تتمثل في زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية الوحدات الإنتاجية وتشغيلها وادارتها فيجتمع بفرض تحسين الكفاءة الإنتاجية لهذه الوحدات بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (عطية ، ٢٠٠٠، ١٥٧)

العوامل المحددة لبرنامج الخصخصة

هناك عدة عوامل محددة لبرنامج الخصخصة يمكن تمثيلها بما يأتي:

١. نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية

تركز الاهتمامات في البرامج المطروحة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على تخفيض الضرائب المباشرة بالنسبة لإجمالي الإيرادات الضريبية ، اذ تؤدي إلى خلق مزيد من المنافسة التي تفضي بدورها إلى زيادة رقعة الخصخصة، بمعنى أن العلاقة عكسية بين نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية والخصخصة. (مرزوق، ١٩٩٩، ١٦٣)

٢. التقدم التكنولوجي

إن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين نوعية السلع والخدمات وهو ما يتطلب تشجيع المنافسة التي تقود إلى زيادة مساحة الخصخصة أي إن العلاقة إيجابية بين الخصخصة والتقدم التكنولوجي. (القويز، ٢٠٠٤، ٣)

أثـر برنامج الخصخصة في كفاءة الأداء الصناعي

إنما يثار دائماً ويعد محوراً رئيساً في برنامج الخصخصة، هو هل أن برنامج الخصخصة يؤدي إلى رفع كفاءة أداء الوحدات الإنتاجية الصناعية؟

إن برنامج الخصخصة يهدف إلى الحد من نطاق القطاع العام نظراً لتدني كفاءة الأداء الصناعي وتشجيع القطاع الخاص لزيادة مشاركته في النشاط الاقتصادي واتخاذ إجراءات مساندة تسهم في خلق بيئة تنافسية تعظم الكفاءة الصناعية . (هينج ومنصور،١٩٨٨، ٣٢)

ويرى عدد من الاقتصاديين في البلدان النامية أن القطاع العام اسهم بشكل إيجابي في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وان اتساع نطاقه جاء لتصحيح التشوهات والاختلالات التي حدثت نتيجة لإخفاق نظام السوق للعمل في حقل السلع والخدمات العامة ، ولذلك يكون جهاز الثمن لنظام السوق عاجزاً أن يعكس الكلفة والمنفعة الحدية الحقيقية الاجتماعية.

إن تقييم أداء الوحدات الاقتصادية للقطاع العام على أساس مؤشرات الربحية والأسعار السوقية بقدر تعلق الأمر في الكفاءة الاقتصادية، يعد تقييماً غير كاف لتحديد مدى الكفاءة الاقتصادية، و أن عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالات انحرافية عن المستويات التوازنية يقابلها إنجازات إيجابية في الاجندة الوطنية والاجتماعية، ويعاب على القطاع العام في البلدان النامية التدخل المفرط في الشأن الاقتصادي، ولذلك تهيئ برامج الخصخصة البنية المناسبة لانسحاب تدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي والتركيز على دور رقابي فاعل محفز للقطاع الخاص لتمكينها من تعظيم منافع اجندتها الاجتماعية ، وهكذا تكتمل المسيرة التنموية بالكفاءة والعدالة الاجتماعية .

وبقدر تعلق الأمر بالبلدان العربية فان تفاقم أزماتها الاقتصادية واستمرارية مستويات التنمية البشرية فيها تشير إلى عمق الاختلالات الهيكلية ، مما يستلزم صياغة سياسات إصلاح وتغيير هيكلي وإصلاح سياسات اقتصادها الكلي وتوظيف برامج الخصخصة بما يخدم المصالح الوطنية والاستغلال الأمثل لمواردها الوطنية.

الجانب التطبيقي

توصيف النماذج القياسية

تنشأ العلاقة بين المتغيرات على وفق اسس سببية اذ إن هذه المتغيرات تأثيرات بعضها على البعض الأخر مما يجعل بعضها وتحت ظروف معينة سبباً

في حدوث ظاهرة أخرى تسمى نتيجة، وعليه فان فهم هذه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية له أهمية كبيرة في التوصل إلى الاستخدام السليم للأدوات الإحصائية والرياضية.

ويشير الإنموذج القياسي إلى مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية تسمى المعادلة (أو مجموعة المعادلات) التي تشرح سلوكية العلاقات لقطاع معين أو للاقتصاد ككل.

إن عملية توصيف الأنموذج الاقتصادي تهدف إلى قياس طبيعة العلاقة وتحليلها بين المتغيرات الاقتصادية، اذ إن كل من معادلات الإنموذج تشير إلى نمط تغير معتمد واحد بدلالة المتغيرات المستقلة الأخرى وما يتصل بها من معاملات وثوابت، وتتلقى كل معادلة على نمطين من المتغيرات، ولغرض تحليل هذا الأثر تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية على مرحلتين (**2SLS**) .

ولعل السبب في اعتماد هذه الطريقة بالتقدير، أن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية هي قائمة على وفق أسس سببية، اذ تمارس تأثير بعضها على البعض الآخر، مما يجعل بعضها وتحت ظروف معينة سبباً في حدوث ظاهرة أخرى تسمى نتيجة. وعليه فان فهم هذه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية له أهمية كبيرة في التوصل إلى الاستخدام السليم للأدوات الإحصائية والرياضية، فقد مثلت المرحلة الأولى تقدير العوامل المؤثرة في العولمة والمتمثلة بـ (الاستثمار الأجنبي المباشر، والتقدم التكنولوجي)، فضلا عن تقدير العوامل المؤثرة في الخصخصة والمتمثلة بـ (الضرائب المباشرة نسبة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية، والتقدم التكنولوجي) .

أما المرحلة الثانية فقد تم تقدير أثر العولمة والخصخصة في الأداء الصناعي، اذ إن هناك اعتماد متبادل أو مشترك بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وعليه فان هذه العلاقة لا يمكن وصفها باستخدام معادلة واحدة، لكن يمكن ذلك باستخدام نظام من المعادلات الآنية، وفي كل علاقة هناك متغيرات توضيحية تعد متغيرات داخلية في نظام المعادلات الآنية، وهذا يعني أنها تظهر تابع في بقية معادلات النظام، ولعل السبب في اعتماد طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين هو أن متغيرات الخصخصة ومتغيرات العولمة الآنفة الذكر قد أثرت في الأداء الصناعي لكن بصورة غير مباشرة أي من خلال تأثيرها في الخصخصة والعولمة، التي بدورها تؤثر في الأداء الصناعي.

المرحلة الأولى

تشمل تحديد المتغيرات المؤثرة في العولمة اذ إن :

$$Y = B0 + B1X1 + B2X2 + Ui$$

اذ إن :

Y = العولمة

X1 = الاستثمار الأجنبي المباشر

X2 = التقدم التكنولوجي

B0 = الحد الثابت Intercept

Bi = معاملات المتغيرات Coefficients

Ui = المتغير العشوائي Randon Variable

أما المتغيرات المؤثرة في الخصخصة فهي كما يوضحها الإنموذج آلاتي :

$$Y = B0 + B1X1 + B2X2 + Ui$$

اذ إن :

Y = الخصخصة

X1 = نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية.

X2 = التقدم التكنولوجي

B0 = الحد الثابت Intercept

Bi = معاملات المتغيرات Coefficients

Ui = المتغير العشوائي Randon Variable

المرحلـــة الثانيـــة

تشمل توصيف العلاقة بين العولمة والخصخصة بوصفها متغيرات مستقلة مؤثرة في كفاءة الأداء الصناعي، اذ إن :

$$Y = B0 + B1X1 + B2X2 + Ui$$

حيث أن :

Y = كفاءة الأداء الصناعي

X1 = العولمة

X2 = الخصخصة

B0 = الحد المطلق

Bi = معاملات المتغيرات (Coefficients)

Ui = المتغير العشوائي

وقد تم استخدام مستوى معنوية 0.05 وعدد مشاهدات n-23

تقدير النماذج القياسية الخاصة بالمغرب وتحليلها

للوصول إلى أثر العولمة والخصخصة في كفاءة الأداء الصناعي فقد تم التقدير على مرحلتين، الأولى تمثلت بامتصاص أثر المتغيرات المؤثرة في العولمة والخصخصة،الثانية معرفة اثر تلك المتغيرات في كفاءة الأداء الصناعي.

المرحلة الأولى

- إنموذج العولمة في المغــرب

تقدير أثر المتغيرات المحددة للعولمة والمتمثلة بـ (نسبة الصادرات الصــناعية إلى إجمالي الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، معــدل نمــو النــاتج المحلــي الإجمالي،معدل التضخم،سعر الصرف،التقدم التكنولوجي)، وقد تم استخدام إنموذج الانحدار المتعدد على وفق الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة وكما يأتي :

$$Y=-7.63+1.35X1+3.15X2 \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

t 3.54 4.62

$R^2 = 0.78$ $R^{-2} = 0.75$

$D.W = 1.41$ $F = 34.38$

اذ إن :

Y = العولمة

X1 = الاستثمار الأجنبي المباشر

X2 = التقدم التكنولوجي

وللتأكد من دقة الإ نموذج المقدر 1 تم إجراء عدة اختبارات وبمستوى معنويــة 0.05 و df=21، اتضحمن خلال الأ نموذج المقدر أن هناك علاقــة طرديــة بــين الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة بمعامل تأثير مقداره 1.35 بمعنى التغير بمعدل وحدة واحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر سيؤدي إلى تغير في العولمــة بمقــدار 35ولعل السبب في ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسا عد في زيادة إمكانيــة دخولها الأسواق العالمية و من ثمزيادة قدرتها التصديرية ، مما يؤدي إلــى زيــادة انفتاحها الاقتصادي.

وأن هناك علاقة طردية بين التقدم التكنولوجي والعولمة ، وهذا ينطبــق مــع النظرية الاقتصادية بمعنى أن زيادة التقدم التكنولوجي بمعدل سنة واحدة سوف يـ قود إلى زيادة مساحة العولمة بمقدار 3.15، ولعل السبب في ذلك أن التقدم التكنولــوجي يقودإلى زيادة الإنتاج ، وهذبدوره يحتاج إلى أسواق لتصريفها ، مما يعني زيــادة الصادرات التي تحتاج إلى أسواق مفتوحة لتصريف البضائع وفتح الحدود وإلغــاء الضرائب الجمركية الذي يؤدي بدوره إلى الارتقاء بالعولمة، وقد اجتاز الإ نمــوذج المقدر 1 للاختبارات الإحصائية، اذ كانت قيمة t المحسوبة اكبــر مــن قيمــة t الجدولية مما يعني أن المتغيرات المستقلة تؤثر من الناحية الاقتصادية في المتغيــر المعتمد، كما اجتاز الأنموذج اختبار F اذ كانت قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة F الجدولية، كما أعطى معامل التحديد قيمة مقــدارها 0.78 ، بمعنــى أن 78% مــن التغيرات الحاصلة في العولمة سببها التقدم التكنولوجي والاستثمار الأجنبي المباشر وقد تم تعويض القيم الحقيقية لكل من التقدم التكنولوجي والاستثمار الأجنبي المباشر في الإنموذج المقدر وبذلك تم الحصول على القيم المقدرة للعولمة في المغرب.

- **إنموذج الخصخصة في المغرب**

تقدير اثر المتغيرات المحددة للخصخصة والمتمثلة بـــ (نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمـــالي، نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية، التحريـــر الاقتصـــادي، التقدم التكنولوجي) وقد تم استخدام نإموذج الانحدار المتعدد علـــى وفـــق الصـــيغة الخطية وبالشكل الاتي :

$$Y = 1.08 - 0.04\,X1 + 0.07\,X2 \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

$$t \qquad -2.78 \qquad 8.03$$

$$R^2 = 0.77 \qquad R^{-2} = 0.75$$

$$D.W = 0.75 \qquad F = 33.60$$

اذ إن :

Y = الخصخصة

X1 = نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية

X2 = التقدم التكنولوجي

وللتأكد من دقة الإ نموذج 2 فقد تم إجراء عدة اختبـــارات وبمســـتوى معنويـــة 0.05 و 21 =df ، اتضح من خلال الإنموذج المقدر أن هناك علاقة عكســـية بـــين نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإير ادات الضريبية والخصخصـــة وبمعامـــل تأثير قدره 0.04 ، ولعل السبب في ذلك انه كلما انخفضت نسبة الضرائب المباشـــرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية زادتأرباح المنتج و من ثـــم اســـتثماراته ،وهـــذا بدوره سيؤدي إلى زيادة رقعة الخصخصة، كما انه ومن خلال الإ نموذج تبـــين أن هناك علاقةطردية بين التقدم التكنولوجي والخصخصة ، اذ إن التقدم التكنولـــوجي يفضيإلى تقليل عدد العمال وزيادة الإنتاج ، وبهذا أدى إلـــى تخفـــيض التكـــاليف وزيادة الأرباح، مما يشجع على زيادة الاستثمارات وزيادة مساحة الخصخصة، وقد اجتاز الإنموذج الاختبارات الإحصائية المتمثلـــة باختبـــار t ، اذ كانـــت قيمـــة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني أن المتغيرات المســـتقلة والمتمثلـــة بنسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضـــريبية والتقـــدم التكنولـــوجي تؤثران في المتغير المعتمد والمتمثل بالخصخصة، كما اجتاز الأنموذج اختبار F ،اذ كانت قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة F الجدولية، كما أعطى معامل التحديد قيمة مقدارها 0.77 مما يعني أن 77% ،من التغيرات الحاصلة بالخصخصة تعود أسبابها إلى متغير نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية والـــى متغيـــر التقدم التكنولوجي، وقد تم تعويض القيم الحقيقية لكل من نسبة الضرائب المباشـــرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية والتقدم التكنولوجي في الإ نموذج المقدر بـــذلك تـــم الحصول علة القيم المقدرة للخصخصة في المغرب.

المــرحلة الثانيــة

تم في هذا الإ نموذج تقدير الأثر الكلي على كفاءة الأداء اذ تــم تقــدير اثــر متغيرات العولمة والخصخصة وتحليلها، ولتقدير هذا الأثر تــم اســتخدام إنمــوذج الانحدار المتعدد على وفق الصيغة اللوغاريتمية وبالشكل الاتي:

$$Y = 8.91 + 0.299\ X1 + 0.225\ X2 \quad \ldots\ldots\ldots.(5)$$

t 2.36 1.94

$R^2 = 0.95$ $R^{-2} = 0.94$

$D.W = 1.62$ $F= 147.50$

اذ إن :

Y = كفاءة الأداء الصناعي

X1 = العولمة

X2 = الخصخصة

وللتأكد من دقة الإنموذج 5 تم إجراء عدة اختبارات وبمستوى معنوية 0.05 و df = 21 ، وقد أوضح النموذج المقدر أن الخصخصة لها تأثير إيجابي على كفاءة الأداء الصناعي بمعامل تأثير قدره 225 .0، مما يعني أن التغيرات في الخصخصة بمعدل سنة واحدة ستؤدي إلى الارتقاء بكفاءة الأداء الصناعي بمقــدار %22، أمــا بالنسبة لمتغيرات كفاءة الأداء الصناعي فلم تعط تأثيراً معنوياً إحصائياً فــي كفــاءة الأداء الصناعي، ولعل السبب في ذلك أن تأثير العولمة في كفاءة الأداء الصــناعي إنما يعكس تأثير متغيرات العولمة (الاستثمار الأجنبي المباشر والتقدم التكنولــوجي) كما أن تأثير الخصخصة في كفاءة الأداء إنما يعكس تأثير متغيــرات الخصخصــة والتي تتمثل بـ (نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضــريبية والتقــدم التكنولوجي) التي غطت على تأثير متغيرات الأداء السابقة الذكر ، اذ كان لها تأثير اكبر من اذ المعنوية الإحصائية، وقد أعطى معامل التحديد قيمــة مقــدارها 0.95 بمعنى أن التغيرات الحاصلة في كفاءة الأداء الصناعي %95 منها سببها العولمــة والخصخصة، وقد اجتاز الإنموذج المقدر لجميع الاختبارات المعتمدة، اذ إن قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني أن المتغيرات المســتقلة تــؤثر مــن الناحية الإحصائية في المتغير المعتمد كما اجتاز الإنموذج اختبار F اذ كانت قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة F الجدولية.

وأخيراً امكننا التوصل الى أن هناك علاقة طردية بين العولمة والخصخصــة عكستها القيمة الموجبة بمعامل الارتباط والمتمثلة بــ 0.97.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً – الاستنتاجات

١. ضرورة وضع ضوابط من قبل الحكومة فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر لشراء الشركات وتحديد القطاعات التي ينبغي الحرص في طرحها للبيع لــرأس مال خاص اجنبي منعاً للهيمنة او الاحتكار .

٢. في ظل سياسة الخصخصة وتخلي الحكومة عن بعض ملكيتها للقطاع الخـــاص سيكون لدى الحكومة فرصة اكبر لاعادة تحديد الاولويات بالنســبة لتخصــيص مواردها البشرية والخدمات الاجتماعية.

٣. من خلال الإ نموذج المقدر ١ تبين أن ألاعتمــاد علـــى الاستثمـــار الاجنبـــي المباشر الداخل، ولاسيمافي ميا دين النفط، السياحة، النســيج أدى الـــى تـــأثير ايجابي في معدلات العولمة.

٤. من خلال الإ نموذجيـــن المقدرين (١ و ٢) يتبين أن التقانـــة الحديثـــة لهـــا دور ايجابي كبير بالارتقاء بكفاءة الاداء الصناعـــي بصورة غير مباشرة مـــن خـــلال تأثيـــرها في التوسع بعدلات العولمة والخصخصة .

٥. نجاح النظام الضريبي في دعم الخصخصـــة مـــن خـــلال إنشـــاء صـــندوق الحسين للتنميـــة الاقتصادية والاجتماعيـــة ، اذ تقرر من خلالها رصـــد ٥٠% من دخل الخصخصـــة للصندوق وتخصيـــص مـــوارد الصـــندوق لتمويـــل المشاريـــع ذات الطابـــع الاقتصـــادي والاجتماعي ، فضلا عن توسيع مســـاحة الخصخصة ومن ثم انعكاسها على الارتقاء بكفاءة الاداء الصناعي.

٦. أدى برنامج الخصخصة الى زيادة فرص العمل.

٧. التجربة المغربية انتهجت اسلوب البيع المباشر، ولعل السبب في ذلـــك ضـــعف قدرة سوق ألاوراق المالية على استيعاب حجم كبير من الاسهم الامر الذي ادى الى عدم تحديد سعر حقيقي للاسهم المطروحة، وعليـــه فـــأن نســـبة مســـاهمة العاملين في المشروعات التي جرى خصخصتها تعد متواضعة.

٨. هناك علاقة طردية بين العولمة والخصخصة عكستها القيمة الموجبة لمعامـــــل الارتباط المتمثلة بـــ ٠,٩٧.

ثانياً - التوصيات

١. ضرورة وجود التزام سياسي لتنفيذ برنامج الخصخصة اذ يضمن ذلك اشـــراك اجهزة الدولة كافة في تنفيذ البرنامج بأقل قدر من المعوقات **فضلا** عن انه يعد دافعاً هاماً لجذب الاستثمارات وطمأنة المستثمريين المحليين والاجانب.

٢. لابد من وجود اطار قانوني واضح يحدد إجراءات برنامج الخصخصة، حيـــث يقلل من مخاطر تعرض تنفيذ البرنامج لأحكام قضائية.

٣. تهيئة الراي العام وبكل الوسائل المتاحة وعلى المستويات كافة بأهميـــة تنفيـــذ البرنامج والفوائد التتي تعود علـــى الشـــعب لاهميـــة تســـريع تنفيـــذه بـــدون اعتراضات.

٤. التأكيد على مبادىء الشفافية والعلانية وتنفيذها بكل دقة من قبل القائمين علـــى البرنامج في مراحله كافة .

٥. يجب يتضمن برنامج الخصخصة عدم الاضرار بمصالح العاملين و لاسيما في المشروعات التي يتم خصخصتها، من خلال تأمين حصولهم على حقوقهم المتعلقة بالاجور والحوافز والتعويضات.

٦. التأكيد على تبني برنامج الخصخصة لقاعدة تكافىء الفرص امام المتقدمين لشراء أسهم او التأجير للمشروعات المراد تصنيفها ويتطلب هذا حظر البيع المباشر او المفاوضات مع طرح دون غيره الا بعد الحصول على عطاءات معلنة واتاحة المعلومات الكاملة عن جميع مراحل البيع لكل من يرغب في الحصول عليها.

المراجع

اولاً – المراجع باللغة العربية

١. احمد صقر عاشور ،التحول الى ال قطاع الخاص تجارب عربية في خصخصة المنشورات العامة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ادارة البحوث والدراسات، القاهرة، ١٩٩٦.
٢. الأسكوا، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، ١٩٩٩.
٣. الامانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي لجامعة الدول العربية،٢٠٠٣.
٤. الامانة العامة لجامعة الدول العربية، أحصائيات التقرير الاقتصادي لجامعة الدول العربية للسنوات ١٩٨٠ -٢٠٠٢.
٥. البنك المركزي المغربي، التقرير السنوي للسنوات المالية ١٩٨٠ -٢٠٠٢ .
٦. أياد بشير الجلبي و قيس ناظم غزال، البعد الاقتصادي لخصخصة الدول النامية وأثره في إقتصاديات البيئة، ندوة خصخصة الاقتصاد العراقي المنعقدة في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل،٢٠٠٤.
٧. رمضان الشراح، الخصخصة ودور القطاع العام في مسيرة التنمية في دولة الكويت، مجلة افاق اقتصادية، مجلد١٧، العدد٦٧ -٦٨، ١٩٩٦ .
٨. ريتشارد هينج و علي منصور ، هل التحول الى القطاع الخاص هو الاجابة؟، مجلة التمويل والتنمية، العدد ٣، المجلد ٢٥، ١٩٨٨.
٩. سربيان دي سيليفيا ،العولمة هل هي السبب في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية؟، مكتب انشطة الاعمال، منظمة العمل الدولية، جنيف،٢٠٠١.
١٠. عبد القويز، الخصخصة واقتصاديات دول الخليج، مجلة البيان، مؤسسة البيان للطباعة والنشر، دبي، ٢٠٠٤.
١١. عمرصقر، العولمة وقضايا معاصرة اقتصادية، الدار الجامعية، جامعة حلوان، ٢٠٠١.
١٢. محمد أدم، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الاسلامية ، مجلة النبأ، العدد ٤٢، دبي، ٢٠٠٠.

ثانيا - المراجع باللغة الاجنبية

1. Ahmed M. Jiyad, The Social Balance Sheet of Privatization in Arab Countries The Third Nordic Conference on Middle Eastern Studies: www.Hf.Uibndin,1995
2. Boud Man, Anthony Evining, Owener Ship and Per Formancein, 1989

3. Coskuncanm Aktan, Desumbe, An introduction to the Theory of Privatization. Dokuzeylul University Turkey, The Journal of Social Political and Economic Studies volum 20 ,Number 2,1995 .
4. Hood Nnds, The Economic of Multinational Enterprise Esse, U.K: Longman Group Ltd, 1981.
5. Karla Brom, Issues of Post Privatization Corporate Governance, Published by The Orgniztion for Economic Operation and Development (OECD). www.Oecd. Orgisgel , 1995
6. Sheshin Ski and Luis Eellpe, Briefing Note For Consulting Assistance on Economic Reform Discussion Paper No. 35, Privatization and its Benefit, 1995.